

أثر وجود إطار لإدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف القطرية المُدرّجة في البورصة القطرية (دراسة ميدانية)

أ.د. إبراهيم فضل المولى البشير (1)

د. محمد عبد الرحمن حسين سليمان (2).

المحور الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

مقدمة :

تحظى إدارة المخاطر في المصارف بشقيها التقليدي والإسلامي بأهمية متزايدة وتستحوذ على اهتمام بالغ لدى صانعي السياسات ومُتخذي القرارات والمهتمين بقضايا السلامة المالية والاستقرار المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ولجنة بازل للإشراف المصرفي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ، والمصارف المركزية والسلطات الإشرافية والرقابية الأخرى في الدول التي تعمل فيها تلك المصارف، كُـلُّ ذلك لأنَّ العمل المصرفي بطبيعته ينطوي على الكثير من المخاطر ولذلك هناك حاجة ماسّة لتحديد تلك المخاطر وقياسها وتقييمها وإدارتها ومراقبتها لذا لا بد من تطوير إطار متكامل لإدارة المخاطر وبناءها بما يُؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي وتعزيزه .

المشكلة:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الكشف عن العلاقة بين وجود إطار لإدارة المخاطر، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية، من جهة، ومحاولة الكشف عن العلاقة بين وجود هذا الإطار لإدارة المخاطر، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، من جهةٍ أخرى. وعليه يمكن صياغة أسئلة المشكلة في الأسئلة التالية: ما أثر وجود إطار لإدارة المخاطر في وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية؟ وما أثر وجود إطار لإدارة المخاطر في تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية؟

(1) كلية الدراسات التجارية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
(2) كلية الدراسات التجارية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الأهداف:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- 1- معرفة إلى أي مدى يؤثر وجود إطار لإدارة المخاطر، في وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية.
- 2- دراسة أثر وجود إطار لإدارة المخاطر وتحليله، في تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية.
- 3- التعرف على الجوانب الفنية في إطار إدارة المخاطر التي تعمل كآليات لضمان تحقيق الاستقرار المالي.
- 4- الإسهام في المساعي البحثية الجادة نحو تمويل إسلامي حقيقي، يتوافق في مضمونه الاقتصادي وليس الشكلي مع مقاصد الشريعة الإسلامية، محكوم بإدارة حازمة للمخاطر بما يُساعد في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيزه.

الأهمية :

تتبع أهمية هذه الدراسة من التالي :

1-الأهمية العلمية:

- أ- إفادة الدارسين بتوفير بيانات ومعلومات عن وجود إطار إدارة المخاطر في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية وأثره في استقرارها.
- ب- نُذرة الدراسات المتكاملة حول إطار إدارة المخاطر في القطاع المصرفي القطري، تتطلب الإسهام في سدّ الفجوة العلمية في الدراسات السابقة.

2- الأهمية العملية :

- أ-النتائج المتحصّل عليها في حالة تبنيها، تُسهم في تعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي القطري.
- ب- النتائج المتحصّل عليها يمكن أن يستفيد منها مصرف قطر المركزي في سياساته الخاصة بإدارة المخاطر.

- ج-النتائج المتحصّل عليها في حالة تبنيها، تنعكس إيجاباً على الاستقرار المالي للمصارف القطرية، مما يُفيد أصحاب المصالح من مودعين ومستثمرين ومساهمين.

فرضيات الدراسة :

في ضوء إشكاليّة الدراسة الحالية، ولكي تحقق أهدافها، يمكن تحديد فرضيتين لهاكما يلي:

الفرضية الأولى: هناك علاقة بين وجود إطار لإدارة المخاطر، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط في المدرجة في بورصة قطر .

الفرضية الثانية: هناك علاقة بين وجود إطار لإدارة المخاطر، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية المدرجة في بورصة قطر.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي لتحقيق أهدافها.

الأدوات ومصادر جمع بيانات الدراسة : اعتمدت الدراسة بعض الأدوات وهي: الاستبيان في الدراسة الميدانية ، والتحليل الإحصائي، والملاحظة وهي المصادر الأولية لجمع البيانات كما تمت الاستعانة بمختلف المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدوريات وغيرها.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

الحدود الزمانية : العام 2019 م .

الحدود المكانية : تم اختيار سبعة مصارف قطرية (تقليدية وإسلامية) مُدرّجة في بورصة قطر هي: بنك قطر الوطني، والبنك التجاري القطري، وبنك الدوحة، والبنك الأهلي، ومصرف قطر الإسلامي، وبنك قطر الدولي الإسلامي، ومصرف الريّان.

الحدود البشرية :

الدراسات السابقة:

لم يعثر الباحثان على دراسة مُتكاملة تناولت الموضوع في سياقِه المطرُوح به في الورقة الحالية. غير أنّه توافر على عدد قليل من الدراسات القطرية الارتباطية التي تناولت أحد متغيرات العنوان ،حيث إنّها ترتبط بالمجتمع الأصلي لعينة الورقة، وإنها كلّها تُناقش متغيراً واحداً من زوايا مختلفة، ولفترة زمنية مختلفة. وفيما يلي عرضٌ لهذه الدراسات بإيجاز:

1. دراسة بوعبدلي وطبي وعائشة 2015م⁽¹⁾:

تناولت الباحثتان أحلام بوعبدلي وعائشة طبي في عام 2015م في دراستهما: «إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، دراسة مقارنة لعينة من المصارف العاملة في قطر للفترة 2011م-2014م» للإجابة عن سؤال محوري حول: «الفرق بين المصارف القطرية التقليدية والإسلامية في مجال إدارة مخاطر السيولة». اختارت هذه الدراسة عينة مكوّنة من ثلاثة مصارف قطرية إسلامية وثلاثة أخرى قطرية تقليدية، واعتمدت المنهج الوصفي والإحصائي. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: أنّ المصارف الإسلامية في قطر تمتلك معدلات كفاية رأس مال أكبر من مثيلاتها التقليدية، وأنّها أقلّ عرضة لمخاطر السيولة. وتعتبر دراسة ارتباطية للورقة الحالية في جزئية إدارة مخاطر السيولة في المصارف القطرية، وهي جزئية تتناولها هذه الورقة في السياق الكليّ لإدارة المخاطر في المصارف القطرية ولفترة زمنية طويلة، وأنّها ترتبط بالمجتمع الأصلي لعينة الورقة.

2. دراسة الشقري 2013م⁽²⁾:

تناولت هذه الدراسة: «دور اختبار الضغط في التنبؤ بمخاطر السُحوبات الجماعية بالمصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية: دراسة حالة على بعض المصارف بدولة قطر، 2013م»، وهدفت إلى تحقيق عدة أهداف أهمها: التعرف على دور اختبار الضغط في التنبؤ بالمخاطر في قطر مع التركيز على ما يرتبط منها بمخاطر السحب، وبيان مدى اختلاف طبيعة الدور الذي يلعبه هذا الاختبار في المصارف الإسلامية مقارنةً بالمصارف التقليدية. واختارت عينة مكوّنة من ستة

(1) بوعبدلي، أحلام وطبي، عائشة. (2015م). إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية دراسة مقارنة لعينة من المصارف العاملة في قطر للفترة 2011م-2014م. ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل الإسلامي-الدوحة- قطر.

(2) الشقري، عبد الله. (2013م). دور اختبار الضغط في التنبؤ بمخاطر السُحوبات الجماعية بالمصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية: دراسة حالة على بعض المصارف بدولة قطر للفترة 2007م - 2011م. رسالة ماجستير في التمويل الإسلامي مقدمة إلى كلية قطر للدراسات الإسلامية - جامعة حمد بن خليفة - الدوحة - قطر مايو 2013م.

مصارف قطرية تقليدية وإسلامية للفترة من 2007م إلى 2011م. ولتحقيق أهدافها، اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج المقارن والمنهج الاستقرائي، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: اختلاف طبيعة خطر السحب لدى المصارف الإسلامية عنه في المصارف التقليدية في قطر، أهمية دور اختبار الضغط في القياس والتنبيه بالمخاطر المالية ومنها مخاطر السحب، احتفاظ المصارف الإسلامية بحجم أكبر من الودائع الجارية مقارنةً بالمصارف التقليدية، مما يجعلها عرضة لخطر أكبر في احتمالية السحب. هذه الدراسة ترتبط بالورقة الحالية في جزئية واحدة، هي أنها تدرس دور اختبار الضغط باعتباره أحد أهم أدوات قياس المخاطر في المصارف القطرية، وهي من المجتمع الأصلي لعينة هذه الورقة.

3. دراسة القرّة داغي 2012م⁽¹⁾:

هذه الدراسة تناولت: إدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والتقليدية: دراسة مقارنة على المصارف القطرية المُدرجة في السوق المالي، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود اتفاق على المصارف الأكثر خطورة من حيث المخاطر هل هي المصارف الإسلامية أم التقليدية؟. وتمثل هدفها في قياس المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المصارف التقليدية والإسلامية لمعرفة الأكثر خطراً بالفعل. اعتمدت الدراسة منهج البحث القائم على الأرقام والتحليل والاستقراء ومنهج الوصف والمقارنة. وأهم النتائج التي توصلت إليها: أنّ المصارف الإسلامية أقل خطراً من المصارف التقليدية من حيث المخاطر، وأنّها تختلف مع نظيرتها التقليدية في بعض أدوات إدارة المخاطر الائتمانية، وأنّ إدارة مخاطر السوق فيها أكثر صعوبةً من نظيرتها المصارف التقليدية، وأنّ هناك مخاطر إضافية تواجهها في المخاطر التشغيلية تشمل: مخاطر عدم الالتزام بالشرع ترتبط مع الورقة الحالية في متغير واحد هو إدارة المخاطر في المصارف القطرية، وهي من المجتمع الأصلي لعينة هذه الورقة.

4. دراسة ابن علي 2011م⁽¹⁾:

(1) القرّة داغي، بهناز . (2012م). إدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والتقليدية: دراسة مقارنة على المصارف القطرية المُدرجة في السوق المالي للفترة 2006م-2010م. رسالة ماجستير في التمويل الإسلامي مقدمة إلى كلية قطر للدراسات الإسلامية - جامعة حمد بن خليفة - الدوحة - قطر 2012م.

أثر وجود إطار لإدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف القطرية المُدرّجة في بورصة قطر

هذه الدراسة التي تناولت: «تأثير مخاطر السوق والأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في ظل رقابة مصرف قطر المركزي»، وهدفت إلى بيان طبيعة مخاطر الأعمال والمخاطر المالية في المصارف التقليدية والإسلامية، مع التركيز على مخاطر السوق في كُلِّ منهما. واتخذت عينة من المصارف القطرية المُدرّجة في بورصة قطر للفترة 2006م - 2009م. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: اختلاف طبيعة المخاطر السابقة في كُلِّ من المصارف التقليدية والإسلامية من حيث عناصرها والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك اختلاف أساليب إدارة تلك المخاطر، وعدم اختلاف المتطلبات الإشرافية والرقابية لمخاطر السوق في المصارف التقليدية والإسلامية ترتبط بالورقة الحالية في جزئية مخاطر الأعمال والمخاطر المالية في المصارف التقليدية والإسلامية القطرية، وهي من المجتمع الأصلي لعينة الورقة الحالية.

المحور الثاني

الإطار النظري

أولاً- إدارة المخاطر:

1- تعريف إدارة المخاطر:

تعتمد إدارة المخاطر كعلم على التحليل الواقعي لهيكلية المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، وتتطلب اختيار النموذج المناسب، ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية في المؤسسة، مع اعتبار الحيطة والحذر، بما يجعل إدارة المخاطر من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية للبيئة المصرفية، والمُكتسبة من خلال الكفاءة المهنية والخبرة⁽²⁾. ويُذكر أنّ الحضارة المعاصرة التي اتسمت بنهضة علمية اقتصادية، استتبعَت أنواعاً جديدة من المخاطر وبدرجة كبيرة لم يعهدها البشر من قبل؛ ففي مجال الاقتصاد والمال والأعمال أصبح قيام المؤسسات مرهوناً بإدارتها

(1) البنعلي، عبد الله. (2011م). تأثير مخاطر السوق والأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في ظل رقابة مصرف قطر المركزي. رسالة ماجستير في التمويل الإسلامي مقدمة إلى كلية قطر للدراسات الإسلامية - جامعة حمد بن خليفة - الدوحة - قطر. 2011م.

(2) وهبة، سليم. (مايو 2016م). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. مجلة المستثمرون.

الناجحة في التعامل مع المخاطر وإدارتها، وأنَّ المؤسسة الضعيفة في إدارة مخاطرها تبقى ضعيفة ومُهَدَّدة بالإفلاس على عكس المؤسسة المُتَمَكِّنَة من إدارة مخاطرها بكفاءة وإتقان، وأنَّ هذا العصر الذي يشهد نمواً مُتزايداً للاقتصاد الرمزي (المالي) على حساب الاقتصاد الحقيقي (المُنتِج للثروة) له الأثر البالغ أيضاً في إحداث مخاطر جديدة وفي تهديد الاقتصاد العالمي بالأزمات، ومنها الأزمة المالية العالمية عام 2008م، التي أكَّدت ذلك ولم تدع مجالاً للشك⁽¹⁾.

العمل المصرفي ينطوي على التعامل مع المخاطر، وهي لها جانبان، الأول هو احتمال وقوع حدثٍ ما، أمَّا الجانب الآخر فهو مقدار أو حجم النتائج المُترتِّبة على وقوع ذلك الحدث. وللتقليل من النتائج السلبية للمخاطر ينبغي تطبيق مبدأ أخذ الحِيطَة والحذر الذي يُعدُّ الأساس الذي بُني عليه مبدأ إدارة المخاطر. ولقد أدت الإفلاسات والإخفاقات والأزمات المصرفية المُتكرِّرة مُؤخراً إلى تأكيد أهمية وجود مبدأ إدارة المخاطر وإلى إصرار السُلطات الرقابية ومراقبي المصارف على ضرورة وضع مبادئ عامة لذلك⁽²⁾. ويُشار إلى أنَّ: «مبدأ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة، للمخاطر التي يواجهها المصرف. وتلعب إدارة المخاطر في المصارف دوراً قيادياً في تعريف الأهداف والطرق والوسائل والفلسفة في التعامل مع المخاطر. ولا شك أنَّ نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي مصرف يعتمد اعتماداً كلياً على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر المحددة والأهداف الواضحة وعلى مدى استعداداته للتعامل مع المخاطر المعنية»⁽³⁾. ومن المُلاحظ أنَّ أغلب تعريفات مفهوم إدارة المخاطر مُتقاربة لدرجة كبيرة. فقد ذكر الكرسني أنَّ: «هناك عدَّة أنواع من المخاطر تواجه البنوك تتطلب وجود آلية مناسبة للتعامل معها. ولتحقيق ذلك على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل

(1) حبيلي، سامي. (1433 هـ - 2012م). إدارة المخاطر باستخدام عقود المشتقات المالية دراسة فقهية. أطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله مقدمة إلى الجامعة الأردنية - الأردن.

ديسمبر 2008م. سلسلة إصدارات شركة بيت المشورة للرسائل العلمية (1)، الدوحة - قطر.

(2) مبادئ إدارة المخاطر. (https://www.kantakji.com/risk-management.aspx23/2/2019).

(3) مبادئ إدارة المخاطر، المرجع السابق نفسه.

أثر وجود إطار لإدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف القطرية المدرجة في بورصة قطر

مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها. والاحتفاظ حينما يكون ضرورياً برأس مال كافٍ للحدّ من هذه المخاطر»⁽¹⁾. بينما عرّف خان وأحمد إدارة المخاطر بأنّها: «نظام شامل يضم عملية تهيئة البيئة الملائمة لإدارتها، ودعم قياسها وتخفيف آثارها ورصدها وخلق الترتيبات الكافية للرقابة الداخلية». ويرجع مفهوم إدارة المخاطر إلى العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية لتعريف إستراتيجية العمل، ولتحديد المخاطر التي ستتعرّض لها، وإعطاء قيم لهذه المخاطر، ولفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها والسيطرة عليها⁽²⁾ وعرّفها بورقبة، وزرارقي بأنّها: «تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدّها وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنّها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليهما من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر»⁽³⁾.

كما يمكن تعريفها بأنّها: «العمليات التي يقوم بها المصرف لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرّض لها وإدارتها وقياسها بطريقة تُمكن من تقليل أثرها السيئ على عملية اتخاذ القرارات والتحوّط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها». وأشار الساعاتي، إلى أنّ إدارة الخطر يُقصد بها: «عملية تحديد وتقويم الخطر، واختيار وإدارة التقنيات للتكّيف مع المخاطر التي يمكن أن يتعرّض لها، وهذا يعني اتخاذ الإجراءات والوسائل اللازمة لتطوير وتنفيذ خطة للتعامل مع الأخطار العشوائية المُحتملة للمؤسسة بغرض حماية أصولها، ويتم ذلك على ثلاث مراحل هي: المرحلة الأولى: تحديد نوع وحجم الخطر

(1) الكرسني، إبراهيم. (2010م). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر. معهد

السياسات الاقتصادية - صندوق النقد العربي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة.

(2) خان، طارق الله، أحمد، حبيب. (1423هـ - 2003م). إدارة المخاطر تحليل قضايا الصناعة المالية

الإسلامية. ورقة مناسبات رقم 5 ترجمة عثمان بابكر أحمد المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي

للتتمية ط 1جدة - السعودية. (Risk Management an Analysis of Issues in Islamic Financial

Industry 2001)

(3) بورقبة، شوقي، وزرارقي، هاجر. (1436هـ - 2015م). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية

دراسة تحليلية. ط 1 دار النفائس للنشر والتوزيع عمان - الأردن.

الذي يتعرّض له الشخص أو المؤسسة وقياسه، المرحلة الثانية: اتخاذ الوسائل المناسبة لإزالة أو تحجيم الخطر بحيث يتناسب مع مقدرة الشخص ورغبته في تحمّله، المرحلة الثالثة: مراقبة حجم الخطر وتعديل الإجراءات للمحافظة على الحجم المرغوب وهذا قد يعني خفض المخاطر⁽¹⁾. ويمكن تعريفها بأنّها: «نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقُّع ودراسة المخاطر المُحتمَّلة وتحديد مقدار آثارها المُحتمَّلة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنُّب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها»⁽²⁾.

وبمراجعة التعريفات السابقة لإدارة المخاطر، يمكن استخلاص نقطتين مهمتين هما: النقطة الأولى: إنّ مصطلح «إدارة المخاطر» مفهوم ديناميكي مُتحرِّك، لا يعني التخلُّص من الخطر؛ لأنَّ التخلُّص من الخطر يعني في الوقت نفسه التخلُّص من العائد المتوقع المُصاحب للحدث. أمَّا إدارة المخاطر فإنَّها تعني استخدام الأدوات المناسبة لتخفيض الخسائر المُحتمَّلة.

النقطة الثانية: إنّ نظام إدارة المخاطر يعتمد على ثلاث مراحل رئيسية، هي: المرحلة الأولى: تحديد المخاطر التي يمكن أن يتعرّض لها المصرف. والمرحلة الثانية: قياس مستوى الخطر والخسائر المُحتمَّلة من وقوع هذا الحدث. والمرحلة الثالثة: استخدام الأدوات المناسبة لتخفيض مستوى الخطر، وتخفيض أو منع وقوع الخسائر المُحتمَّلة بسبب ذلك الخطر.

وعلى هذا، فإنَّ إدارة المخاطر هي تنظيم مُتكامل يهدف إلى التوصل إلى وسائل مُحدَّدة للتحكُّم في الخطر، والحدّ من تكرار تحقق حوادثه، والتقليل من حجم الخسائر

(1) الساعاتي، عبد الرحيم. (٢٠١٠م). إدارة الغرر في التأمين التعاوني. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للاقتصاد الإسلامي م ٢٣ ع ٢٤.

(2) سعيد، حسين. (2010م). إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية. ورقة مقدمة إلى مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، تنظيم المركز العالي للمهن المالية والإدارية وأكاديمية الدراسات العليا، طرابلس - ليبيا. <http://iefpedia.com/arab/?p=18387> (26/2/2019)

أثر وجود إطار لإدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف القطرية المدرجة في بورصة قطر

بأفضل الوسائل وأقلّ التكاليف، عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها، وقياسها وتحديد وسائل مجابتهها، مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب (1).

وبهذا، فإنّ إدارة المخاطر المصرفية تهدف إلى المحافظة على أصول المصارف وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرّض لها جرّاء خدماتها المصرفية لعملائها، أو نتيجة لتعرّض موجوداتها الثابتة للتلف. لذلك فإنّ نجاح المصارف يرتبط بالدرجة الأولى بقدرتها الإدارية، وعليه لا يمكن إلغاء المخاطر، وإنّما يمكن تخفيف احتمالات وقوع حدوثها بوضع البدائل المناسبة. ويشار إلى أنّ المضامين التي تنطوي عليها إدارة المخاطر، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، هي أنّها: فرع من علوم الإدارة الذي يتعلق بالأمر الآتية (2):

أ- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، والدائنين والمستثمرين.

ب- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطرة في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها، كالقروض، والسندات، والتسهيلات.

ت- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطرة وعلى جميع مستوياتها، وتقويم إدارة المنشأة، وعملياتها يومياً.

ث- العمل على الحدّ من الخسائر وتقليلها لأدنى حدّ ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية، أو تحويلها إلى جهات خارجية.

ج- تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعيّن القيام بها والمتعلقة بمخاطر معينة، للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر.

ح- المسؤولية الكليّة عن شراء التأمين للإبقاء على المخاطر عند المستوى في «البند ثالثاً» والتصرفات في «البند خامساً».

(1) محمد، فضل. (2010م). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

(2) حبيلي، سامي. (1433هـ - 2012م). إدارة المخاطر باستخدام عقود المشتقات المالية دراسة فقهية. مرجع سابق.

خ- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها، وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة.

د- حماية صورة المصرف بزرع الثقة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، وقدرته على توليد الأرباح رغم الخسائر.

2- إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة، وامتد نشاطها إلى معظم أنحاء العالم وعرفت تطوراً هائلاً من حيث وجودها الكمي ونتائجها المالية وإنجازاتها المُحقَّقة، كما تنامي الاعتراف بها على المستويين المحلي والدولي، وأقرت الهيئات والمنظمات المالية الدولية بصلاحيّة النموذج الإسلامي للتطبيق، وبادرت المصارف المركزية في الدول الإسلامية وحتى الغربية باستقطاب الصناعة المالية الإسلامية واحتضانها، وازداد التنافس بين الدول لتكون مركزاً مالياً واقتصادياً إسلامياً⁽¹⁾. ولكن مع هذا الانتشار والتوسع الكبير لهذه الصناعة خلال تاريخها القصير، فإنّ مستقبلها سيعتمد على الطريقة التي تتكيف بها مع عالم المال الذي يتغيّر سريعاً، علاوةً على العولمة وثورة تقنية المعلومات، والمنافسة الأكثر ضراوةً وتعقيداً، بجانب التطور غير المسبوق في حوسبة وتقنيات إدارة المخاطر. وجميع هذه التطورات يُنتظر منها أن تُضاعف من التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية. كما أنّ هذه المصارف بحاجة ماسّة لأن تتزوّد بالخبرات الإدارية المُعاصرة ونُظم التشغيل؛ لتتكيف مع هذه البيئة، وبيئة العمل والمنافسة الجديدة والمُتجدّدة. وهناك عامل أساس يُحدّد بقاء ونمو هذه المصارف، وهو كيف تتجح في إدارة المخاطر الناشئة عن تقديم الخدمات المالية الإسلامية⁽²⁾.

تواجه المصارف التقليدية المخاطر الائتمانية في كل عملياتها تقريباً؛ لأنّ العلاقة بينها وبين عملائها هي علاقة دائن ومدين على الدوام مهما اختلفت

(1) فوزي، محمد. (2014م). التطبيقات الحديثة لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية.

(2) خان، طارق الله، أحمد، حبيب. (1423هـ - 2003م) مرجع سابق، ص 17.

أثر وجود إطار لإدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف القطرية المدرجة في بورصة قطر

التسميات للعقود والمعاملات، كما تواجه المصارف الإسلامية هذا النوع من المخاطر في أكثر صيغ التمويل التي تعمل بها. فالبيع الآجل يتولد عنها ديون في دفاتر المصرف، والمخاطرة الأساسية فيها هي المخاطر الائتمانية. والسلم يتولد عنه دين سلعي لا نقدي، ولكنه يتضمن أيضاً مخاطر ائتمانية. والمضاربة والمشاركة عقد شركة، تتضمن مخاطر ائتمانية من طريقتين:

الأول: في حال التعدي أو التقصير حيث يضمن العامل رأس المال فينقلب إلى دين في ذمته.

الثاني: إذا استخدمت أموال المضاربة أو المشاركة في البيع الآجل، فيتحمل رب المال (المصرف) مخاطر ائتمانية غير مباشرة، متعلقة بقدرة عملاء المضاربة على التسديد. وبهذا فالعمل المصرفي الإسلامي يتضمن مخاطرة ائتمانية أعلى من المصارف التقليدية⁽¹⁾. غير أن هناك اختلافاً بين إدارة المخاطر في التمويل الإسلامي وبين التمويل التقليدي. ذلك لأن هذا الأخير قائم على منتج واحد يتم دراسته وتقويم مخاطره للحد منها، وهو الإقراض بفائدة. بينما التمويل الإسلامي لديه عدد كبير من المنتجات يختلف كل منها عن الآخر، ولكل منها مخاطره، وبالتالي هناك طرق مختلفة لتقويم المخاطر وإدارتها والحد منها فيما يخص تلك المنتجات⁽²⁾.
تواجه المصارف الإسلامية نوعين من المخاطر:

الأول منها: تشترك فيه مع المصارف التقليدية باعتبارها وسائط مالية مثلها. ومن هذه المخاطر، مخاطرة الائتمان، ومخاطرة السوق، ومخاطرة السيولة، ومخاطرة التشغيل. ولكن ونظراً للتقيّد بأحكام الشرعية الإسلامية، فإن طبيعة هذه المخاطر تتغير في حالة المصارف الإسلامية.
والنوع الآخر: هو مخاطر جديدة وتنفرد بها المصارف الإسلامية بالنظر إلى المكونات المتميزة في أصولها وخصومها.

(1) القرني، محمد. المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي دراسة فقهية اقتصادية

ص9. www.elgari.com (22/2/2019)

(2) حسان، حسين. (2012م). مذكرات حول آليات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم

إلى مؤتمر الهيئات الشرعية الحادي عشر المنعقد في المنامة-البحرين 7-8 مايو 2012م. ص7

3- مكونات النظام الشامل لإدارة المخاطر:

تشمل العناصر الأساسية لإدارة المخاطر تعيين مختلف حالات التعرُّض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها، إلا أنَّ جميع هذه الخطوات لا يمكن أن تُنفذ بفاعلية ما لم تكن جزءاً من نظام أشمل. فلا بد لعملية إدارة المخاطر أن تكون شاملة تغطي كل الإدارات والأقسام التابعة للمصرف حتى تُوجد الوعي والإدراك بمسألة إدارة المخاطر. وذلك لأنَّ عملية إدارة المخاطر في مؤسسة مالية بعينها تعتمد على طبيعة أنشطتها وحجم ودرجة تطور هذه المؤسسة. ويجب أن يشمل النظام الشامل لإدارة المخاطر المكونات الثلاثة التالية⁽¹⁾ :

أ- تهيئة بيئة مناسبة وسياسات وإجراءات سليمة لإدارة المخاطر:

يُعتبر مجلس إدارة أي مصرف هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكليَّة، والسياسات والإستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر. وإضافةً إلى إجازة السياسات العامة المتعلقة بالمخاطر، ينبغي على مجلس الإدارة أن يتأكَّد من أنَّ الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها بصورة منتظمة. وتقع على الإدارة العليا مسؤولية هذه البنود الخاصة التي أجازها مجلس الإدارة، وذلك بوضع السياسات والإجراءات التي تستخدم في إدارة المخاطر. ويجب أن تشمل الإجراءات على كيفية إجازة خطط إدارة المخاطر، وحدود وآليات التأكد من تنفيذ الأهداف الكليَّة لإدارة المخاطر. وعلى المصارف أن تُعيِّن بوضوح الأشخاص واللجان المختصة بإدارة لمخاطر وحدود صلاحياتها ومسؤولياتها، والاهتمام بالفصل بين واجبات قياس المخاطر ومراقبتها من جانب، ومهام السيطرة عليها من جانبٍ آخر. كما يجب توفير القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر، والأخذ في الاعتبار حدود المخاطر، ودرجة التعرُّض لمخاطر الأطراف الأخرى، والمخاطر الائتمانية ومخاطر تركيز الأصول، مع السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأنشطة المتعدِّدة. وأن تغطي الخطط الإرشادية هيكل الأصول وآجالها ودرجة تركيزها، وعدم توافق الأصول مع الخصوم، وكيفية تغطيتها، وتصكيكها.

(1) خان، طارق الله، أحمد، حبيب. (1423هـ - 2003م) مرجع سابق، ص 35.

أثر وجود إطار لإدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف القطرية المدرجة في بورصة قطر

ب- الإبقاء على الآلية المناسبة لقياس المخاطر ورصدها ودرء آثارها:

يجب أن يكون لدى المصارف نظم المعلومات المعتادة لقياس التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها، من خلال إيجاد معايير تصنيف ومراجعة المخاطر، وتقدير وتقييم درجات التعرض لها، مع وجود تقارير نمطية ومُتكررة. ويجب استحداث معايير وقوائم الأصول ذات المخاطر، وتقارير إدارة وتدقيق المخاطر. ويمكن استخدام المصادر الخارجية لتقييم المخاطر، مثل أساليب الجدارة المالية ومعايير الرقابة المصرفية مثل معيار: كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة وحجم العوائد وسيولة الأصول والملاءة، المعروف اختصاراً بمعيار CAMELS.

ت- وسائل مراقبة داخلية مناسبة وكافية:

يجب أن تتوفر للمصارف وسائل ونظام فعال للمراقبة الداخلية تُؤكّد الالتزام بكافة السياسات، ويشمل عملية تحديد وتقييم الأنواع المتعددة للمخاطر ونظم معلومات كافية، مع وجود سياسات وإجراءات يتم التقيّد بها بانتظام، تشمل إجراء المراجعة الداخلية لكافة مراحل النشاط المصرفي، وإصدار تقارير دورية منتظمة ومن جهة مُستقلة بغرض تحديد مواطن الضعف، والتأكد من فصل مهام قياس المخاطر، ورصدها وضبطها عن بعضها، مع نظام حوافز ومحاسبة يُشجّع على التقليل من المخاطر.

ثانياً: الاستقرار المالي

1- مفهوم الاستقرار المالي:

يتزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي في العصر الحديث عادةً في أعقاب الأزمات المالية، فقد استحوذت الدراسات المتعلقة بالاستقرار المالي على اهتمام كبير بعد الأزمة المالية الآسيوية (1997م - 1999م)، حيث استحدثت كلٌّ من صندوق النقد والبنك الدوليين برنامج تقييم القطاع المالي في عام 1999م، والذي استهدف أولاً تحديد مواطن الضعف والقوة في النظم المالية بالدول الأعضاء. كما تزايد الاهتمام أيضاً بسياسات الاحتراز الكلي، في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام

2008م⁽¹⁾ ومن أسباب الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي، السرعة والقوة التي تنتشر بها عدوى الأزمات المالية الخارجية إلى النظام المالي المحلي، ومنه إلى الاقتصاد الحقيقي في فترة زمنية وجيزة، وخاصةً الأزمات المتعلقة بالقطاع المصرفي، حيث يؤدي انهيار أحد المصارف إلى تراجع قيمة الأصول المالية بالأسواق إلى مستويات متدنية. ويؤدي تخلُّص المتعاملين عمّا في حوزتهم من الأصول المالية، كإجراء احترازي، إلى انهيار أسعار هذه الأصول في الأسواق المالية، وهو ما قد يؤدي بالتبعية لانهايار بعض المصارف المحلية. وقد يمتد تأثير هذا الانهيار إلى خارج نطاق الدولة حسب درجة انفتاح النظام المالي على النظم المالية والاقتصادات الخارجية⁽²⁾.

ويُدرِك كل من يحاول تعريف الاستقرار المالي أنّه ما من نموذج أو إطارٍ تحليليٍّ مقبول على نطاق واسع لتقييم الاستقرار المالي أو قياسه. فقد بدأ مؤخراً فقط إعداد المؤشرات المالية التي يمكنها إنذار صنّاع القرار والسياسات بالمشاكل المُحتملة في الاقتصاد الحقيقي⁽³⁾ وفي الواقع نجد أنّ الأطر الحالية للتأكد من الاستقرار المالي الدولي، عاجزة عن متابعة وتيرة التحديث والعولمة في الأسواق المالية؛ لأسباب هي:

أولاً: شهد النظام المالي توسّعاً تجاوزت وتيرته التوسّع في الاقتصاد الحقيقي.

ثانياً: تغيرت عناصر الأصول المالية؛ لزيادة الأصول غير النقدية بحصة مُتزايدة، مما يعني زيادة اعتماد القاعدة النقدية على الديون للتمويل.

ثالثاً: مع انتشار التكامل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية وبين مختلف البلدان، أصبحت النظم المالية أكثر استقلالاً مما زاد من مخاطر العدوى.

(1) الشاذلي، أحمد. (2004م). الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه. صندوق النقد العربي ص 1.

(2) شيناسي، غاري. (2005م). الحفاظ على الاستقرار المالي. سلسلة قضايا اقتصادية 36 منشورات صندوق النقد الدولي ص 1.

(3) Schinasi J. Garry (2005): Preserving Financial Stability. The Economic Issues

Series No 36, International Monetary Fund.p1

أثر وجود إطار لإدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف القطرية المدرجة في بورصة قطر

رابعاً: أصبح النظام المالي أكثر تعقيداً بزيادة تعقيدات الأدوات المالية، وتنوع الأنشطة، وانتقال المخاطر. ومع أن هذه الاتجاهات أدت إلى تعزيز قدرة النظم المالية على الصمود أمام التحديات، ولكنها غيرت من طبيعة المخاطر المالية وأحدثت موجات من عدم الاستقرار المالي⁽¹⁾.

2- تعريف الاستقرار المالي في الأدبيات الاقتصادية:

تضمنت الأدبيات الاقتصادية مفاهيم متعدّدة للاستقرار المالي؛ وذلك بسبب تعدّد الجهات الدولية والإقليمية التي تُعنى بتحقيق الاستقرار المالي، حيث تُقدّم هذه الجهات تفسيرات مختلفة لقضية الاستقرار المالي، الأمر ترتّب عليه عدم وجود اتفاق على تعريف وحيد له. إلا أنّه مهما يكن من تعريف للاستقرار المالي، فإنه بحسب الدراسات المعاصرة يُوجد مدرستان نظريتان يمكن الاعتماد عليهما وهما: مدرسة عدم الاستقرار المالي، ومدرسة الاستقرار المالي. فيما يلي عرضٌ لأهم التعريفات لحالتي عدم الاستقرار المالي، والاستقرار المالي وفقاً للمدرستين بإيجاز:

أ- تعريف حالة عدم الاستقرار المالي:

يُذكر أنّ الأفكار التي طرحها الاقتصادي الأمريكي الشهير هايمن مينسكي، فيما يتعلق بعدم الاستقرار المالي الذي يُعاني منه النظام الرأسمالي، تُقدم طرحاً مُغايراً للطرح السائد في الأدبيات المالية الذي ينطلق من كفاءة الأسواق، وفرضية عقلانية التوقعات في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث ينطلق مينسكي في المقابل من فرضية عدم الاستقرار في النظام المالي الذي ينعكس سلباً على أداء الاقتصاد بسبب الأزمات العنيفة، والكوارث التي يُحدثها من وقت لآخر⁽²⁾ توصل مينسكي إلى فرضيته عن عدم الاستقرار، والتي صاغها من شقين:
أولهما: يتمثل في أنّ للاقتصاد الرأسمالي أنظمة تمويل تسهم في استقراره وأخرى تعمل عكس ذلك؛ أي في عدم استقراره.

(1) Schinasi, J.Garry. Defining Financial Stability. IMF Working Paper, /wp/04/187.p

1.

(2) بلوافي، أحمد. (2011م - 1432هـ). هايمن مينسكي: ماذا يمكن أن يستفيد المسلمون من أفكاره؟ مجلة

جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي م 24 ع 1. (Hyman Minsky, Financial Instability Hypothesis, 1992)

Hypothesis, 1992)

وثانيهما: يتمثل في أنّ طول فترة الرخاء والازدهار يؤدي بالاققتصاد إلى الانتقال من العلاقات الاقتصادية المُستقرّة إلى العلاقات المالية غير المُستقرّة. هذه الفرضية مرتبطة بشكل رئيس بتركيبية الديون وتطورها إلى مستويات تعجز الوحدات الاقتصادية عن الوفاء بها، مما يُربك حالة الاقتصاد فيحولها من الاستقرار إلى عدم الاستقرار⁽¹⁾. وبحسب هذه المدرسة، فإنّ الأسلوب المناسب للوصول لتعريف الاستقرار المالي يكون من خلال تعريف الآثار المُترتبة على غيابه. فقد عرّف مينسكي حالة عدم الاستقرار المالي بأنّها: «الحالة التي يصبح عندها القطاع المالي غير قادر على القيام بوظيفته بصورة كاملة كوسيط مالي، تتدفق من خلاله الموارد المالية من أصحاب رؤوس الأموال إلى طلبها لاستغلال الفرص الاستثمارية المُمكنة». هذا التعريف يتجاهل الواقع، حيث إن أكبر الأزمات المالية قد حدثت في ظل قيام القطاع المالي بهذه الوظيفة، وهي الأزمة المالية في دول شرق آسيا 1997م - 1999م. وحتى أثناء الأزمات المالية لا يتوقف القطاع المالي بصورة كاملة في أداء وظيفته الرئيسة، حيث يتم التعويل عليه بصورة كبيرة في تنفيذ الخطط العلاجية لمواجهة تداعياتها، سواء بضخ مزيد من السيولة اللازمة أو من خلال الاستفادة من دوره كوسيط مالي في إعادة توجيه الموارد في القطاعات المُتضرّرة. (الشاذلي: 2004م، ص12). وعرّف ديفز حالة عدم الاستقرار المالي بأنّها: «الحالة التي تزيد فيها مخاطر حدوث الأزمات، وهي الحالة التي يشهد فيها القطاع المالي انهياراً كبيراً يحول دون قيامه بخدمات المدفوعات والتسوية وتوجيه الائتمان إلى الفرص الاستثمارية المُنتجة والفعّالة». وهذا التعريف يُعَوّل على دور القطاع المالي في دعم الاقتصاد الحقيقي من خلال وظيفته الأساسية في تقديم الائتمان وتسهيل خدمات المدفوعات⁽²⁾. وقدم فرجوسون تعريفاً لحالة عدم الاستقرار المالي يقضي بأن: «عدم الاستقرار المالي يتحقق من خلال ثلاثة عوامل هي: انحراف أسعار

(1) بلوافي، أحمد. (2008م/1429هـ) البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي م 21 ع2 جدة- السعودية ص110.

(2) الشاذلي، أحمد. مرجع سابق (2004م). ص12.

أثر وجود إطار لإدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف القطرية المدرجة في بورصة قطر

مجموعة من الأصول المالية المهمة بصورة كبيرة عن المستويات المتوقعة والمنطقية لها، وحدث تشوهات في أداء الأسواق وتعدُّ الحصول على الائتمان أو الارتفاع المبالغ فيه في تكلفة الحصول عليه من المصادر المحلية أو العالمية، وانحراف الإنفاق بشدة، وبما يفوق أو يقل عن القدرة الاستيعابية للاقتصاد». وهذا التعريف يُركز على توضيح الآثار غير المباشرة لحالة عدم الاستقرار في النظام المالي على الاقتصاد الكلي⁽¹⁾.

ب- تعريف حالة الاستقرار المالي:

وفقاً لمنظور مدرسة الاستقرار المالي، فإنَّه يتم التركيز على تعريف هذا الأخير من خلال وظائفه. ومن المفيد تحليلياً، التمييز بين حالة عدم الاستقرار المالي عند الأزمات المالية، حيث تُعرَّف الأخيرة على أنَّها حدث يُسبب خسائر كبيرة للمؤسسات المالية، أو التسبب في تعثرها، كما يمكن تسجيل اختلالات خطيرة في الاقتصاد الحقيقي. بينما يُعرَّف عدم الاستقرار المالي على أنَّه الحالة التي يكون فيها للصدمات العادية الأثر الكبير على النظام المالي مما يتسبب في أزمة مالية. إنَّ عدم الاستقرار المالي يُعبر عن هشاشة النظام المالي. وأنَّ النظام المالي يكون مُستقرّاً إذا ما اتَّسم بالإمكانات التالية: تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية؛ حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية الأخرى؛ تقييم المخاطر المالية وتسعيورها وتحديدها وإدارتها؛ استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرُّض للصدمات الخارجية، أو في حالة تراكم الاختلالات⁽²⁾ ووفقاً لنظرية التبعية، ونظراً لأنَّ النظام المالي يتألَّف من عناصر مختلفة ومُترابطة في الوقت نفسه، وهي البنية التحتية والمؤسسات، والأسواق المالية، فإنَّ حدوث اضطراب في أحد هذه العناصر من شأنه أن يُضعف الاستقرار في النظام بأكمله. غير أنَّه في حالة كفاءة النظام على نحوٍ يسمح له بأداء وظائفه التيسيرية الأساسية، فإنَّ أي مشاكل تُصيب أحد عناصره لن تؤثر بالضرورة على الاستقرار الكلي. وإتِّم النظام المالي المُستقر هو النظام القادر على الحدِّ من الاختلالات وتسويتها، بعدة سبل منها آليات

(1) المرجع السابق نفسه. ص. 13.

(2) شيناسي، غاري. (2005م) مرجع سابق ص. 2.

التصحيح الذاتي، قبل أن تُسفر عن وقوع أزمة⁽¹⁾. وأنَّ استقرار النظام المالي يكون مُمكناً عندما يكون له القدرة على تيسير أداء الاقتصاد، وتشتيت الاختلالات المالية التي تنشأ من التطور الطبيعي أو تلك الناتجة عن أحداث سلبية كبيرة غير متوقعة⁽²⁾. يُفهم من هذا التعريف أنَّ الاستقرار المالي هو عبارة عن حالة تكون فيها آليات الاقتصاد الخاصة بتسعير الأصول المالية، وتخصيص الموارد الادخارية وتوجيهها للفرص الاستثمارية، وإدارة المخاطر المختلفة، تعمل كلها بالكفاءة اللازمة لتفعيل أداء الاقتصاد، علاوةً على الحفاظ على عمل أنظمة الدفع، مع ضمان عدم توقُّفها في حالة الصدمات المفاجئة، وخلال فترات التغيرات الهيكلية العامة.

من خلال ما سبق، وأياً ما كان التعريف، فإنَّ الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وأنَّ مفهومه يتضح من خلال العمل على التأكيد على قوة وسلاسة عمل جميع مكونات هذا النظام، مما ينطوي على غياب التشنُّجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلباً على الاقتصاد. وعلى هذا، فإنَّ هذا المفهوم يستند إلى استقرار جميع مكونات النظام المالي من جهة، واستقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها، من جهةٍ أخرى. وبالتالي فإنَّ الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وأنَّ الأسواق المالية والمصارف التجارية تأتي على رأس ما يُعطى الأهمية والعناية. وأنَّ البنوك المركزية تُعتبر أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك، من خلال مدى سلامة وصلاحية السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها، وفي نفس الوقت لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها سواء أكانت هي مبعث لتلك الأزمات أم غيرها⁽³⁾.

(1) المرجع السابق نفسه ، ص2.

(2) السبعوي، مشتاق، وآخرون.(2012م). الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية.مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية م 2 ع 2.ص 76.

(3) ريمة، ذهبي. (2013م).الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري، للفترة (2003م-2011م). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قسطنطينية 2- الجزائر، ص68.

أثر وجود إطار لإدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف القطرية المُدرّجة في بورصة قطر

3. منهجية اختبارات الضغط في المصارف: (موقع مصرف قطر المركزي: 2018م)⁽¹⁾

يُعتبر قياس ورصد ومراقبة شتى المخاطر، عملية مهمة لضمان سلامة المؤسسات المصرفية وكذلك النظام المالي ككلٍ. ولهذا تستخدم اختبارات الضغط بشكل واسع من قِبَل المؤسسات المالية الدولية، بجانب المصارف المركزية؛ للتأكد من قدرة المصارف على الصمود أمام مختلف عوامل المخاطر. وتكمن الفكرة وراء اختبارات الضغط في تقييم تأثير أحداث استثنائية ولكن معقولة على الموقف المالي للمصارف، حيث يتم وضع مجموعة من الأساليب الفنية الكمية التي يمكن تقسيمها إلى فئتين: اختبارات الحساسية واختبارات السيناريو. فتحليل الحساسية (اختبارات العامل الواحد) يقيس التغيّر في المركز المالي للكيان المالي بسبب صدمات استثنائية لكنها مقبولة في المخاطر الفردية. بينما تحليل السيناريو يُعطي الحالة التي تكون فيها الصدمة في أحد المخاطر أمر مؤثّر على عدد من عوامل المخاطر الأخرى. فمثلاً، يمكن لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي أن يؤدي إلى مشاكل في السيولة بالنسبة للمصارف، ويمكن أن يكون لاحقاً سبباً في مخاطر ائتمانية. وبناءً على مجموعة الأساليب الفنية الكمية السابقة، فإنّ المصرف المركزي يُلزم جميع المصارف، بالقيام بإجراء اختبارات الضغط على التسهيلات الائتمانية، والودائع، وحسابات الاستثمارات، والتعرّض من خلال التعامل مع كل العمليات بين المصارف والبنود المسجلة في خارج الميزانية العمومية، وأنّ عليها إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات سابقة في شكل سلاسل زمنية؛ نظراً لأنّ اختبارات الضغط يمكن أن تُبنى على سيناريوهات تاريخيه، وأنّه عليها إجراء اختبارات الضغط وفقاً للافتراضات التي تضعها بنفسها، إذا أثبتت مدى متانة تلك الافتراضات. وإلا فإنّه عليها إجراء الاختبارات استناداً إلى السيناريوهات المُحدّدة السابقة.

كيفية إجراء اختبارات الضغط في المصارف:

أ- اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان:

(1) للمزيد من التفصيل حول هذه المادة، راجع: منهجية إجراء اختبارات الضغط لدى إدارة الاستقرار المالي

والإحصاء بمصرف قطر المركزي، على موقع مصرف قطر المركزي على الرابط: 29-4-2018

<http://www.qcb.gov.qa/arabic/pages/default.aspx>

تقيس مدى التأثير الذي ينشأ عن تدهور الجدارة الائتمانية للمقترضين في ظل الضغوط، ويمكن قياس هذا الأثر على المركز المالي للمصارف، من خلال الانخفاض الذي يحدث في مستوى رأس المال أو في الربحية أو في الاثنين معاً. ويمكن إجراء اختبارات الضغط من خلال تعرّض المصرف لضغوط مخاطر محفظة العقارات، محفظة القروض غير المضمونة، والتعرّض من خلال الإنترنت والبنود خارج الميزانية العمومية.

ب- اختبارات الضغط لمخاطر السيولة:

تواجه المصارف الضغط على السيولة بصورة رئيسة، بسبب المفرد على مصادر التمويل غير المستقرة مثل التمويل بالجملة، سحب الودائع المفاجئ من المودعين، وسحوبات كبيرة غير متوقعة من خطوط الائتمان الموافق عليها. ويمكن قياس أثر اختبارات الضغط للسيولة بمقدار السيولة الإضافية اللازمة للوفاء بالالتزامات في ظل سيناريو الضغط. كما يمكن قياسها من خلال تقدير الخسارة لمصرف في حالة قيامه ببيع بعض الأصول لتلبية احتياجات السيولة والزيادة في تكلفة الفائدة المدفوعة، وذلك لمقابلة سحب الودائع المفاجئ.

ت- اختبارات الضغط لمخاطر السوق:

يمكن النظر إلى تعرّض موقف المصارف المالي لتحركات سلبية ناتجة عن تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف وأسواق الأسهم، على أنها مخاطر السوق. ويتم قياس تأثير هذه المخاطر على شكل انخفاض في مستوى رأس المال أو على مستوى ربحية المؤسسة المصرفية. الضغط لمخاطر أسعار الفائدة، قد يكون تحولاً حاداً ومفاجئاً في سعر الفائدة ويمكن قياسه من خلال تقييم الإيرادات المعرضة للمخاطر. أما مخاطر أسعار الصرف، يتم افتراض انخفاض/ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية بنسبة مئوية معينة مقابل العملات الرئيسية، وتقدير تأثيره على صافي المراكز المفتوحة للمصارف بالعملات الرئيسية.

اختبارات الحساسية: في هذه الاختبارات يكون للمصارف المرونة اللازمة لتبني سيناريوهات أكثر صرامة بالاستناد إلى الرغبة في المخاطرة وتوجه العملاء وخصائص أعمالها التي تقوم بها.

ث- تبني منهجيات خاصة لاختبارات الضغط للمصارف الإسلامية:

يجب على المصارف الإسلامية أن تتبنى منهجيات خاصة لاختبارات الضغط تُراعي الطبيعة الخاصة بأعمالها المصرفية والخطر المُصاحب لها، وبالأخص يجب أن تأخذ في الاعتبار أنَّها تتعرَّض، بالإضافة إلى مخاطر المصارف التقليدية، لمخاطر أخرى خاصة بها، مثل مخاطر معدل العائد والمخاطر التجارية المنقولة ومخاطر السمعة، وبالتالي فإنَّ أسلوب اختبارات الضغط الذي يطبق عليها يختلف عن نظيره في المصارف التقليدية؛ حيث إنه يُعطي عناصر مُحدَّدة. كما يجب على المصارف أن تُجري اختبارات الضغط لعدم الالتزام بأحكام الشريعة، لتحديد وقياس كيف يمكن أن يُؤثِّر عدم الالتزام بهذه الأحكام على أنواع معينة من العقود بما يؤدي إلى مخاطر التمويل، الدخل والربحية، مخاطر السحب، المخاطر القانونية؛ حجم التكلفة المُترتبة على ذلك؛ ويجب أن تُدرج عوامل المخاطر المُحتملة. كلُّ ذلك بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية التي يُصدرها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بخصوص اختبارات الضغط. ثمَّ إنَّ طبيعة مخاطر عقود المشاركة والمضاربة، يمكن أن تُعرِّض المصارف الإسلامية لأنواع مختلفة من المخاطر. ولهذا فإنَّ اختبارات الضغط يجب أن تحتوي على سيناريوهات تُمكن من التقييم المُستمر لطبيعة تلك المخاطر وانعكاساتها على مركز حقوق المساهمين، وتقدير الخسائر وتحديد المستوى الاحترازي من المُخصَّصات لحالات التعرُّض لعقود المشاركة والمضاربة. ويجب على المصارف الإسلامية أن تحدِّد وتُدرج في اختبارات الضغط ، أي نقص في السيولة مستقبلاً من خلال إعداد توقعات للتدفُّقات النقدية الناشئة عن مختلف مراكز الموجودات والمطلوبات.

ج- استخدامات نتائج اختبارات الضغط في المصارف:

على المصارف استخدام نتائج اختبارات الضغط التي تُجريها في تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر.
- توفير أدوات مُكمِّلة لأدوات إدارة المخاطر (القيمة المُعرَّضة للمخاطر)، للوصول إلى التقييم الشامل للمخاطر.

- تمكين المصرف من التعرف على نقاط الضعف في عملياته.
- تحسين إدارة المصرف لرأس ماله وسيولته.
- تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة.
- التأكد من أن رأس مال المصرف يتلاءم مع إستراتيجية وهيكل مخاطره.

ح- متطلبات تفعيل إجراء اختبارات الضغط في المصارف:

1- سياسات وإجراءات مكتوبة، ومسؤوليات واضحة، مع التأكد من جودة البيانات ونظام إدارة المعلومات.

2- تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ برنامج الضغط.

3- عمل توثيق مناسب لبرنامج الحاسب الآلي.

خ- إطار الحوكمة اللازم لإجراء اختبارات الضغط بشكل فعّال:

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة إدارة المخاطر المؤكل لها الإشراف على اختبارات الضغط، الموافقة على إطار لاختبارات الضغط ، يتناول العمليات والهيكل والمنهجية لضمان التعريف والتحديد المناسب للعوامل المتصلة بالمخاطر، وتحديد المسؤوليات المتصلة بها. ويمكن رفع النتائج التي يتم التوصل إليها بصيغة واضحة ومُحدّدة وشاملة إلى مجلس الإدارة للعمل والتوجيه وإبداء الرأي.

المحور الثالث

الدراسة الميدانية

1-نبذة عن عينة الدراسة:

يتمثل المجتمع الأصلي للدراسة الميدانية للورقة في المصارف التجارية العاملة بدولة قطر، والبالغ عددها سبعة عشر مصرفاً. وتنقسم هذه المصارف من حيث طبيعتها إلى نوعين هما:الأول: المصارف التجارية الإسلامية، والثاني هو: المصارف التجارية التقليدية. والنوع الأول يتضمن أربعة مصارف إسلامية،وهي مُرتّبة كما يلي حسب تأريخ تأسيسها:مصرف قطر الإسلامي، بنك قطر الدولي الإسلامي، مصرف الريان، وبنك بروة. وهذه المصارف الأربعة من حيث ملكيتها هي مصارف تجارية وطنية؛ أي أنها شركات مساهمة عامة قطرية (ش.م.ق.) مُدرجة في بورصة قطر. أما النوع الثاني وهو المصارف التقليدية، فإنه يتضمن

أثر وجود إطار لإدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف القطرية المُدرّجة في بورصة قطر

ثلاثة عشر مصرفاً وهي مُرتّبة فيما يلي حسب تأريخ تأسيسها وجنسيّتها: بنك قطر الوطني، البنك التجاري القطري، بنك الدوحة، البنك الأهلي القطري، بنك قطر الدولي، بنك الخليج التجاري، بنك المشرق، البنك العربي، بنك صادرات إيران، بنك أتش إس بي سي، بنك إن بي باريبا، بنك ستاندرد تشارترد، وبنك يونيتد. المصارف الستة الأولى في النوع الثاني من حيث ملكيتها هي مصارف تجارية تقليدية وطنية؛ أي أنّها شركات مساهمة عامة قطرية (ش.م.ق.)، وأمّا المصارف السبعة الأخيرة فهي فروع لمصارف أجنبية.

وعلى ضوء ما سبق ذكره، فإنّ المجتمع الأصلي للدراسة الميدانية ينقسم إلى ثلاث مجموعات هي:

المجموعة الأولى: مصارف تجارية وطنية، تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بحسب النظام الأساس وعقد التأسيس لكُلِّ منها (وهي أربعة مصارف).

المجموعة الثانية: مصارف تجارية تقليدية وطنية، تعمل وفقاً للنظام المصرفي التقليدي القائم على سعر الفائدة (ستة مصارف).

المجموعة الثالثة: مصارف تجارية تقليدية أجنبية، تعمل وفقاً للنظام المصرفي التقليدي القائم على سعر الفائدة (سبعة مصارف).

بناءً على ما تقدم، فقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية، مكوّنة من سبعة مصارف تجارية وطنية تمثل المجموعتين الأساسيتين، التقليدية والإسلامية والمُدرّجة في بورصة قطر.⁽¹⁾ وتم استبعاد المجموعة الثالثة وهي مجموعة فروع المصارف الأجنبية؛ لصغر نسبتها في مجتمع الدراسة من جهةٍ، ولعدم توافر بياناتها حيث إنّها غير مُدرّجة في بورصة قطر من جهةٍ أخرى، وذلك كما يلي:

المجموعة الأولى: مكوّنة من ثلاثة مصارف إسلامية تُمثّل نسبة 75% من مجتمع المصارف الإسلامية العاملة بالدولة، وهي: مصرف قطر الإسلامي، بنك قطر الدولي الإسلامي، مصرف الريان. تم استبعاد بنك بروة من العينة؛ نظراً لكونه غير مُدرّج في بورصة قطر.

(1) للمزيد من المعلومات حول نبذة تعريفية عن مصارف العينة السبع، راجع: المواقع الإلكترونية لهذه المصارف.

المجموعة الثانية: وهي أربعة مصارف وطنية تقليدية تُمثّل نسبة 67% من المصارف التقليدية الوطنية الستة العاملة بالدولة، وهي: بنك قطر الوطني، البنك التجاري القطري، بنك الدوحة، البنك الأهلي القطري.

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدمت الورقة معاملات الارتباط لقياس درجة اتجاه العلاقة وتحديده بين المتغيرات والانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين مُتغيّرين على هيئة علاقة دالّية، بحيث يمكن الاعتماد على المعلومات المُتوفّرة عن أحدهما للتنبؤ بالآخر. كما استخدمت التحليل الإحصائي، من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، المعروف اختصاراً (SPSS).

3- العلاقة بين المتغيرات - (تعريف أبعاد المتغير المُستقل والمتغير التابع):

لأغراض التحليل الإحصائي، تمّ تعريف أبعاد كلٍّ من المتغير المُستقل والمتغير التابع كما هو مُبيّن في الجدولين التاليين:

جدول (1): أبعاد المتغير المُستقل

م	أبعاد المتغير المُستقل المُعبّر عنه بالرمز (س)
س	وجود إطار لإدارة قضايا المخاطر

جدول (2): أبعاد المتغير التابع

م	أبعاد المتغير التابع المُعبّر عنه بالرمز (ص)
ص1	وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط؛ لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أية أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها.
ص2	تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها والتي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية.

جدول رقم (3): تعريف المتغير المُستقل (س) والمتغيرين التابعين (ص1) و(ص2)

اسم المتغير	أبعاد المتغير المُستقل (س) وأبعاد المتغير التابع (ص1) و(ص2)
المستقل (س)	وجود إطار لإدارة المخاطر.

<p>وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط؛ لتقييم مرونة الوضع المالي وقدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أية أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها.</p>	<p>التابع (ص1)</p>
<p>تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها، والتي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية.</p>	<p>التابع (ص2)</p>

المتغير المستقل(س): وهو يُعبّر عن «وجود إطار لإدارة المخاطر».

المتغير التابع (ص1): ويُعبّر عن «وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط».

المتغير التابع (ص2): ويُعبّر عن «تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية».

ومن ثمّ فقد تم احتساب معامل الارتباط بين كلّ من المتغير المستقل والمتغير

التابع، كذلك تم احتساب معادلة الانحدار للمتغير التابع على المتغير المستقل.

4- اختبار الفرضيات:

باستخدام بعض الأساليب الإحصائية، يتم اختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع في ضوء معاملي الارتباط والانحدار، عن طريق مقارنة قيمة (T) المحسوبة بقيمة (T) الجدولية تحت مستوى معنوية (0.05) أو (0.01). أمّا عن قبول الفرضية أو رفضها فيتم من خلال حساب المعنوية الإحصائية؛ حيث يتم قبول الفرضية إذا تمتعت بمعنوية إحصائية عند مستوى (5%)، ويتم رفضها إذا لم تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند هذا المستوى أي مستوى (5%).

وبناءً على ما سبق، تم اختبار الفرضيتين الأولى والثانية للورقة، كما يلي:

نص الفرضية الأولى: «هناك علاقة بين وجود إطار لإدارة المخاطر(س)، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط.(ص1)».

نص الفرضية الثانية: «هناك علاقة بين وجود إطار لإدارة المخاطر(س)، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها.(ص2)».

5- نتائج اختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضيتين السابقتين باستخدام أسلوب الارتباط والانحدار، حيث يُحدّد معامل الارتباط بين مُتغيّرين نوع العلاقة بينهما من حيث كونها طردية (إذا كان معامل الارتباط موجباً) أو عكسية (إذا كان معامل الارتباط سالباً). بينما إذا كان معامل الارتباط بين المُتغيّرين محل الدراسة يساوي صفراً؛ فإنّ ذلك يعني أنّه لا توجد علاقة خطية بين هذين المُتغيّرين. كذلك فإنّ معامل الارتباط يُحدّد مدى قوة العلاقة بين المُتغيّرين، حيث تتراوح قيمته بين سالب وموجب واحد؛ فإذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي واحداً صحيحاً، فإنّ ذلك يعني أنّ العلاقة بين المُتغيّرين هي علاقة تامة (طردية أو عكسية حسب إشارة معامل الارتباط). وكلما اقتربت القيمة من الصفر فإنّها تكون علاقة ضعيفة، وإذا اقتربت من الواحد الصحيح تكون علاقة قوية. وبينما يُحدّد معامل الارتباط مدى قوة واتجاه العلاقة بين المُتغيّرين؛ فإنّ معامل الانحدار يُحدّد مقدار التغيّر في المتغيّر التابع إذا تغير المتغيّر المستقل بمقدار وحدة واحدة.

وفيما يلي عرضٌ لنتائج اختبار الفرضيتين الأولى والثانية للورقة وفقاً لكلٍّ من مُعامل الارتباط ومُعامل الانحدار لهذه المُتغيّرات (المُتغيّر المُستقل والمُتغيّرين التابعين).

أولاً: نتائج اختبار فرضيات الورقة وفقاً لمُعامل الارتباط

يعرض الجدولان (2) و(3) التاليان مصفوفة الارتباط بين المُتغيّر المُستقل (س) وكلّ من المُتغيّرين التابعين (ص1)، و(ص2) على التوالي.

الجدول (2) مصفوفة الارتباط الخاصة بالمتغيّر التابع (ص1) مع المتغيّر المُستقل (س)

معامل الارتباط	المُتغيّر التابع (ص2)	المُتغيّر المُستقل (س)
المُتغيّر التابع (ص1)	1	0.828** (0.000)
المُتغيّر المُستقل (س)	0.828** (0.000)	1

القيمة بين الأقواس تمثل إحصائية T.

أثر وجود إطار لإدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف القطرية المدرجة في بورصة قطر

** ذو معنوية إحصائية عند مستوى (1%)

ومن النتائج المُتَحَصَّل عليها من حساب معاملات الارتباط (العلاقة البيئية) بين كلٍّ من المُتَغَيِّر المُسْتَقِل (س) وبين المُتَغَيِّر التابع (ص1)، المُبَيَّنَة في الجدول (2) السابق، يتضح أنَّ العلاقة بين المُتَغَيِّر المُسْتَقِل (س) والمُتَغَيِّر التابع (ص1) علاقة طردية قوية، وهي تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى 1%.

الجدول (3): مصفوفة الارتباط الخاصة بالمُتَغَيِّر التابع (ص2) مع المُتَغَيِّر المُسْتَقِل (س)

معامل الارتباط	المُتَغَيِّر التابع (ص2)	المُتَغَيِّر المستقل (س)
المُتَغَيِّر التابع (ص2)	1	*0.550 (0.012)
المُتَغَيِّر المستقل (س)	*0.550 (0.012)	1

القيمة بين الأقواس تمثل إحصائية T. * ذو معنوية إحصائية عند مستوى (5%) ومن النتائج المُتَحَصَّل عليها من حساب معاملات الارتباط بين كلٍّ من المُتَغَيِّر المُسْتَقِل (س) وبين المُتَغَيِّر التابع (ص2)، المُبَيَّنَة في الجدول (3) السابق، يتضح أنَّ العلاقة بين المُتَغَيِّر المُسْتَقِل (س) والمُتَغَيِّر التابع (ص2) علاقة طردية متوسطة القوة، وهي تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى 5%.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات وفقاً لمعامل الانحدار

يعرض الجدولان (4) و(5) التاليان معادلتى الانحدار لكلٍّ من المُتَغَيِّر التابعين (ص1)، و(ص2) على المُتَغَيِّر المُسْتَقِل (س)، على التوالي:

الجدول (4): معادلة انحدار المُتَغَيِّر التابع (ص1) على المُتَغَيِّر المُسْتَقِل (س)

البيان	ثابت المعادلة	س	اختبار F	مستوى المعنوية	معامل التحديد*
معامل الانحدار	-8.552	0.577	84.906	0.000	0.685
اختبار T	-1.988	9.214			
مستوى المعنوية	0.054	0.000			

*يوضح معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) نسبة التغيرات في المتغير التابع التي يتم تفسيرها بمعرفة المتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة.

ومن النتائج المُحصَّل عليها من حساب معاملات الانحدار للمتغير التابع (ص1) على المتغير المُستقل (س)، المُبيَّنة في الجدول (4) السابق، يتضح أنَّ هناك تأثيراً معنوياً للمتغير المُستقل (س) على المتغير التابع (ص₁)؛ حيث يؤدي التغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المُستقل (س) إلى تغير مماثل في المتغير التابع (ص₁) بمقدار 0.577 وحدة، ويقوم المتغير المُستقل بتفسير نحو 68.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

الجدول (5): معادلة انحدار المتغير التابع (ص2) على المتغير المُستقل (س)

البيان	ثابت المعادلة	س	اختبار F	مستوى المعنوية	معامل التحديد
معامل الانحدار	0.316	0.303	7.787	0.012	0.302
اختبار T	0.043	2.791			
مستوى المعنوية	0.966	0.012			

ومن النتائج المُحصَّل عليها من حساب معاملات الانحدار للمتغير التابع (ص2) على المتغير المُستقل (س)، المُبيَّنة في الجدول (5) السابق، يتضح أنَّ هناك تأثيراً معنوياً للمتغير المُستقل (س) على المتغير التابع (ص₂)؛ حيث يؤدي التغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المُستقل (س) إلى تغير مماثل في المتغير التابع (ص₂) بمقدار 0.303 وحدة، ويقوم المتغير المُستقل بتفسير نحو 30.2% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

وبناءً على النتائج المُحصَّل عليها من تحليل الارتباط والانحدار السابق، يتضح: بأنَّ وجود إطار لإدارة المخاطر يسهم في التالي :

- وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط بالمصارف القطرية التقليدية والإسلامية.
- تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المرتبطة بتلك الأعمال.

6- مناقشة النتائج:

يتم أولاً مناقشة نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها بالتركيز على نتائج الفرضيتين، ثمّ يتم ثانياً مناقشة النتائج وتفسيرها في ضوء نتائج الدراسات السابقة التي لها علاقة بالدراسة ، وذلك على النحو التالي بإيجاز:

1-6 مناقشة النتائج وتفسيرها على ضوء الفرضيات:

يتم التركيز على علاقات الارتباط بين المتغير المُستقل، والذي يرمز له (س)، وبين المتغيرين التابعين، والذين يرمز لهما (ص₁) و(ص₂) في الدراسة الحالية، وتحديد نوع هذه العلاقة واتجاهها، عن طريق مقارنة قيمة (T) تحت مستوى معنوية (0.05) أو (0.01) كما يلي بإيجاز:

1- أوضحت النتائج المُحصَل عليها من حساب معاملات الارتباط بين المتغير المُستقل والمتغير التابع المُبيّنة في الجدول (2) السابق، أنّ معامل الارتباط بين المتغير المُستقل (س) وبين المتغير التابع (ص₁) قد بلغ (0.828) بإشارة موجبة، وبمعنوية إحصائية عند مستوى (1%)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين وجود إطار لإدارة المخاطر (س)، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط؛ لتقييم مرونة الوضع المالي وقدرته على تحمّل الضغوط والصدمات لاحتواء أية أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها(ص₁). بما يُساعد في تحقيق الاستقرار المالي في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية.

2- وأوضحت النتائج المُحصَل عليها من حساب معاملات الارتباط بين المتغير المُستقل والمتغير التابع المُبيّنة في الجدول (3) السابق، أنّ معامل الارتباط بين المتغير المُستقل (س) وبين المتغير التابع (ص₂) قد بلغ (0.550) بإشارة موجبة، وبمعنوية إحصائية عند مستوى 5%. وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة القوة بين وجود إطار لإدارة المخاطر(س)، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها(ص₂). بما يُساعد في تحقيق الاستقرار المالي في المصارف القطرية الإسلامية.

2-6 مناقشة النتائج وتفسيرها في ضوء نتائج الدراسات السابقة:

أشارت الدراسة إلى عدد محدود من الدراسات السابقة التي تمت على المصارف القطرية من خلال الإطار المنهجي للورقة الحالية فيما يلي مناقشة لنتائج الدراسة الميدانية في ضوء نتائج الدراسات السابقة بإيجاز:

1- أكدت «وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين وجود إطار لإدارة المخاطر، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط».

في هذه النتيجة لا تتفق الدراسة الحالية مع نتائج كل الدراسات السابقة الأربع، وبذلك تكون قد انفردت بهذه النتيجة عن غيرها؛ إلا أنها تتفق، ضمناً مع نتيجة واحدة من النتائج التي توصلت لها دراسة الشقري 2013م، بأن هناك: «أهمية لدور اختبار الضغط في القياس والتنبؤ بالمخاطر المالية ومنها مخاطر السحب».

2- أكدت «وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة القوة بين وجود إطار لإدارة المخاطر، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها».

هذه النتيجة تختلف عن نتائج الدراسات السابقة الأربع بشكل مباشر، إلا أنها تتفق، ضمناً وبشكل غير مباشر مع نتيجة دراسة كل من: الشقري 2013م، بأن هناك: «اختلافاً في طبيعة خطر السحب لدى المصارف الإسلامية عنه في المصارف التقليدية في قطر»، ودراسة القرة داغي 2012م، بأن: «هناك مخاطر إضافية تواجهها المصارف القطرية الإسلامية ضمن المخاطر التشغيلية»، ودراسة البنعلي 2011م، بأن هناك: «اختلافاً بين طبيعة مخاطر الأعمال والمخاطر المالية ومخاطر السوق في المصارف الإسلامية عن نظيرتها في المصارف التقليدية، وكذلك اختلاف أساليب إدارة تلك المخاطر».

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من أهم النتائج المُتحصَّل عليها ما يلي :

1- وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين وجود إطار لإدارة المخاطر - وفقاً لمبادئ حوكمة المصارف -، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط». لأجل تقييم مرونة الوضع المالي وقدرته على تحمُّل الضغوط والصدمات لاحتواء أية أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها. بما يُحقِّق الاستقرار المالي في تلك المصارف القطرية المدرجة في بورصة قطر.

2- وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة القوة بين وجود إطار لإدارة المخاطر، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية المدرجة في بورصة قطر، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها» بما يُحقِّق الاستقرار المالي في تلك المصارف.

3- عدم وجود اختلاف بين المتطلبات الإشرافية والرقابية لمخاطر السوق في المصارف القطرية التقليدية ونظيرتها الإسلامية المدرجة في بورصة قطر .

4- يتوقف نجاح المصرفية الإسلامية على جديتها وصدقيتها، وعلى تكاتفها وتعاونها وتنسيقها فيما بين مؤسساتها المالية المختلفة، وعلى البحوث العلمية الجادة لاستخراج واستنباط بدائل تمويلية إسلامية حقيقية بعيدة عن الحيل والتفنيق والترقيع والنقل الأعمى للمنتجات المصرفية التقليدية الربوية.

5- عدم وجود أي قانون خاص يُنظِّم عمل المصارف الإسلامية في دولة قطر، بالرغم من أن أول مؤسسة مالية إسلامية قطرية تم تأسيسها في يوليو 1982، وهي مصرف قطر الإسلامي؛ حيث يُنظِّم عمل هذه المصارف في قطر مجموعة من الإجراءات والتعليمات التنفيذية الصادرة من مصرف قطر المركزي.

6- يُلاحظ أنه لا توجد هيئة رقابة شرعية عليا مؤهلة ومُستقلة تعمل تحت مظلة مصرف قطر المركزي لتحكم منهجية عمل وضوابط أداء هيئات الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية.

ثانياً: التوصيات

على ضوء ما سبق، يمكن الوصول إلى التوصيات التالية:

- 1- على المصارف القطرية الإسلامية والتقليدية المدرجة في بورصة قطر تخفيض التركزات الائتمانية لديها، وعدم منح نسبة كبيرة من الائتمان إلى عميل واحد أو إلى مجموعة ائتمانية واحدة للحد من مخاطرها.
- 2- على المصارف القطرية الإسلامية الالتزام بالمبادئ التوجيهية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن اختبارات الضغط.
- 3- ضرورة التزام المصارف الإسلامية بإجراء اختبارات الضغط لعدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لتحديد تأثير عدم الالتزام بتلك الأحكام وقياسها على أنواع معينة من العقود بما يؤدي إليه من مخاطر.
- 4- توصي الدراسة بضرورة دراسة خصائص التمويل الإسلامي ومميزاته القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي في المصارف باستخدام المؤشرات المالية. وغيرها.
- 5- على المصارف الإسلامية زيادة أنشطتها في التمويل المُجمَع بواسطة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لتمويل العمليات الإنتاجية الكبيرة المختارة.
- 6- ضرورة العمل وفق الأسس السليمة لإدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية من حيث تحديد المخاطر، قياسها، مراقبتها ومن ثم ضبطها للحفاظ على سلامة هذه المصارف ومتانتها.
- 7- معرفة آخر المستجدات المتعلقة بإدارة المخاطر ومدى أهميتها في الحفاظ على الاستقرار المالي.
- 8- إصدار قانون خاص أو تشريعات محلية تُعنى بالمصارف والخدمات المالية الإسلامية في قطر.
- 9- إنشاء هيئة رقابة شرعية عليا مؤهلة ومُستقلة تعمل تحت مظلة مصرف قطر المركزي لتحكم منهجية العمل وضوابط الأداء في هيئات الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية في قطر.